

Distr.: General
12 June 2003
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف



الاجتماع الثالث عشر

نيويورك ٩-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

مقرر بشأن صندوق الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات موظفي المحكمة الدولية لقانون البحار

إن اجتماع الدول الأطراف، وقد نظر في ورقة عمل أعدتها المحكمة الدولية لقانون البحار، معنونة "مشروع اقتراح بشأن صندوق الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات موظفي المحكمة الدولية لقانون البحار"^(١)، يقرر:

(أ) أن تحسب مخصصات الميزانية في ما يتعلق بالوظائف المنشأة على أساس إجمالي المرتب. وتشمل الحصص المقررة لاشتراكات الدول الأطراف مبلغاً دائماً في ما يخص مبلغ الاقتطاع الإلزامي من مرتبات الموظفين المتعلق بتلك الحصص. ومن ثم، يتم تقدير اشتراكات الدول الأطراف على أساس المرتب الصافي؛

(ب) أن تخصص المحكمة من اشتراكات الدول الأطراف لسنة ٢٠٠٤ المبلغ المتوفر في صندوق الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على أساس متناسب مع اشتراكاتها في ذلك الصندوق لكل سنة مالية معينة؛

(ج) أن يستخدم المبلغ المتراكم من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين خلال السنة المالية ٢٠٠٣ لتسدد لموظفي وأعضاء المحكمة المبالغ التي يتكبدونها في شكل ضرائب وطنية على ما دفعته لهم المحكمة من أحوار خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويتم في ما بعد خصم المبلغ المتبقي في صندوق الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين من اشتراكات الدول الأطراف للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛

(١) SPLOS/2003/WP.2.

(د) أن تسعى المحكمة إلى التفاوض بشأن إبرام اتفاقات ثنائية في ما يخص المبالغ المستردة على الضرائب من طرف الدول التي تجبي ضرائب وطنية على الأجور التي تدفعها المحكمة، وتقدم تقريراً عن ذلك إلى الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف؛

(هـ) أن تدرج المحكمة، إذا ما اقتضى الأمر، في مقترحاتها بشأن الميزانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بند ميزانية لتسدد لموظفي وأعضاء المحكمة المبالغ التي يتكبدونها في شكل ضرائب وطنية تدفع على ما يتقاضونه من أجور من المحكمة؛

(و) أن تدرس المحكمة نظم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتبعة بالنسبة لمنظمات دولية أخرى، ولا سيما الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة، وتقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف، مشفوعاً بمقترحات عن الحلول الممكنة لضمان ألا تستخدم اشتراكات الدول الأطراف لدفع المبالغ الضريبية التي تجبها دول أخرى.